المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعـة سيدي بلـعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلـد 13 -- العدد 02 -- ديسمبر 2021 ص 140 - 155

تداعيات تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت العقاري 22 أفريل 1863 على منطقة الجلفة

The Application of the Senatos Counsilt Realestate law, April 22, 1863, on the Djelfa Region

ط.د يحياوي فريال Doctorant. YAHIAOUI Ferial ferial.yahiaoui@univ-sba.dz	نصوص ووثائق تاريخ الجزائر المعاصر	مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع- جامعة جيلالي ليابس ـ سيدي بلعباس ـ الجزائر
أ. د مجاود محمد Prof. MEDJAOUD Mohamed medjaoud2000@yahoo.fr	تاريخ الحضارات	مخبر الجزائر: تاريخ ومجتمع- جامعة جيلالي ليابس ـ سيدي بلعباس ـ الجزائر
DOI :		

الإرسال: 2021/10/07 **القبول**: 2021/12/10 **النشر**: 2021/12/27

ملخص

شهدت منطقة الجلفة خلال سنة 1911، بداية التطبيق الفعلي لقانون السيناتوس-كونسلت العقاري الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863، ينص هذا القانون على الاعتراف للقبائل الجزائرية بملكيّة الأراضي التي تحت يدها، وتحديد أراضي هذه القبائل وتقسيمها بين الدواوير تمهيدا لتأسيس الملكية الفردية كخطوة أخيرة. شملت إجراءات تطبيق القانون 20 قبيلة من قبائل الجلفة، وانتهت بتاريخ 25 جويلية 1929. أحدث القانون انعكاسات سلبية على المنطقة والسكان، منها ما هو مرتبط بطبيعة القانون نفسه، وأبعاده الخفية التي كانت تتضح تدريجيا بمرور الوقت، ومن هذه الانعكاسات ما هو مرتبط بالمنطقة ونمط معيشة سكانها، ذلك أن تناقص أراضي القبائل ورسم حدودها، كان بداية لضرب النشاط الرعوي، الذي يحترفه غالبية أهل المنطقة، كما حرمهم من الغابات التي كانت ملجأ لهم للرعي والاحتطاب والزراعة، ومن جهة أخرى كان تحديد أراضي قبائل الجلفة، قد حفّز الشركات الفرنسية الكبرى للاستثمار والاستفادة من خصائص المنطقة كالتجارة بالحلفاء وتربية المواشي.

كلمات مفتاحية: قانون السيناتوس-كونسلت؛ منطقة الجلفة؛ السياسة الفرنسية العقارية؛ الجزائر.

Abstract

In 1911 Djelfa witnessed the beginning of the Senatos Councilt Real Estate Law Issued in the 22 of April 1863, This law provides for recognition by Algerian tribes of ownership of the land belonging to them, And determining the lands of these tribes and dividing them among the villages in preparation for the establishment of individual ownership as a final step, Law enforcement measures included 20 tribes from the Djelfa tribes and It ended on July 25, 1925, The law had negative repercussions on the region and its residents, Including what is related to the nature of the law itself, And its hidden dimensions that were gradually appearing

with time, Among these reflections are what is related to the region and the lifestyle of its inhabitants, And that is that the decrease of lands and their delimitation was a hitting the grazing activity Which is practiced by the majority of the people of the region, It also deprived them of the forests that were their refuge for grazing, woodworking, and agriculture, On the other hand, the delineation of the lands of the Djelfa tribes stimulated the major French companies to invest and benefit from the characteristics of the region,like Exploitation of Helffa and Ranching.

Keywords : Senatos-Consilt; Djelfa region ; French real estate policies; Algeria.

مقدمة

شكل قانون السيناتوس-كونسلت العقاري الصادر في 22 أفريل 1863، جوهر السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، وقد أحاطه الباحثون الجزائريون بالاهتمام والتحليل والدراسة، نظرا لأبعاده المتشعبة والتي انعكست سلبيا على القبيلة والفرد الجزائري. إن عمليات تطبيق هذا القانون الخطير وتبعاته بالنسبة لأراضي الهضاب العليا الوسطى وشمال الصحراء لم تأخذ نصيبها الكافي من البحث، وهي بطبيعة الحال لم تسلم من التحديد والتقسيم المطبق بداية على أراضي التل. وتجدر الإشارة إلى إسهاب الكتابات الفرنسية في تمجيد هذا القانون، والتدليل به عند الحاجة للتذكير ب "المهمّة الحضارية" التي أرادت فرنسا إنجازها في الجزائر، إن هذه الكتابات شكلت في واقع الأمر المادة الأساسية لهذه الدراسة، غير أن التعامل معها المهم والحتمي في نفس الوقت، جاء ضمن إطار المنهج التاريخي وما يفرضه من قياس، ومقارنة، وتمحيص. من أجل التعرف على إجراءات تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت، والوقوف على انعكاساته على قبائل منطقة الجلفة تحديدا، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة الإشكالية التالية: كيف انعكس قانون السيناتوس-كونسلت على الملكية العقارية والنشاط الاقتصادي بمنطقة الجلفة؟.

أولا: تعريف قانون السيناتوس-كونسلت Senatus-Consulte .

يعتبر قانون السيناتوس-كونسلت أبرز التشريعات في تاريخ العقار الجزائري، مرجعيته الخطاب أو التدابير المقترحة التي حملتها رسالة الإمبراطور نابليون الثالث (Napoléon III) بتاريخ 6 فيفري 1863، إلى الحاكم العام المارشال بيليسي (Le Maréchal Pélissier)، والتي جاء فيها: "**إن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية وللأهالي مثل المستوطنين نفس الحقوق في الحصول على حمايتي وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين ... إننا نطلب الآن إصلاح خاطر العرب وإمالة**

قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل والهمّة العليّة والشجاعة والمهارة في بعض أمور الفلاحة ..." (طرشون، 2017، ص331)، إثر ذلك تم تقديم مشروع من طرف مقرر اللجنة المشيخية السيد كازابيانكا (Casabianca) إلى مجلس الشيوخ خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 9 مارس 1863، ترجم هذا المشروع لاحقا في شكل قانون صدر يوم 22 أفريل 1863، وأخذ اسم "السيناتوس-كونسلت" بمعنى "المرسوم المشيخي" أو "الاستشارة البرلمانية". وفي مراسيم صدرت يوم 23 ماي، و11 جوان من نفس السنة، حدّد المجلس الإجراءات الإدارية الواجب اتباعها لتطبيق القانون، الذي نصّ في مادته الأولى على الاعتراف بملكية القبائل الجزائرية لجميع الأراضي التي تستخدمها بشكل دائم وتقليدي بسند أي كانت صفته. وارتكز تطبيقه على ثلاث مراحل هي: ترسيم حدود كل القبائل الجزائرية، تقسيم أراضي القبائل بين مختلف الدواوير، وأخيرا تأسيس الملكيّة الفردية بين أعضاء هذه الدواوير وإصدار سندات الملكية(BESSON, 1894, p p 271 - 273) .

لم يسع هذا القانون في الواقع إلى تنظيم العقار في الجزائر بتأسيس الملكيّة الفردية فقط، بل كانت له أبعاد سياسية تهدف بالأساس إلى دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر وتحطيم النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري القائم على النظام القبلي خاصة بعد الدور الذي لعبته القبيلة في المقاومة الشعبية، وفي الحفاظ على خصوصية ووحدة المجتمع الجزائري. أما الإجراءات التطبيقية فكانت في البداية مع أراضي التل حيث باشرت سلطات الاحتلال التطبيق الفعلي بمرسوم أصدرته يوم 12 أوت 1863 فمن بين 1200 قبيلة ستخضع لعمليات هذا القانون على مستوى الجزائر، تم في البداية اختيار 32 قبيلة، منها 10 قبائل في مقاطعة الجزائر، 11 قبيلة في مقاطعة وهران، و 11 قبيلة في مقاطعة قسنطينة، كان الاختيار يتم على أساس إمكانات القبيلة وأهمية موقعها وامتدادها الجغرافي (حيمر، 2014، ص ص 125، 126).

ثانيا: تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت على أراضي الجلفة

عرف تطبيق السيناتوس-كونسلت تأخرا بالنسبة لمناطق الجنوب، نظرا لأن الحدود بين التل والصحراء لم تكن واضحة لمشرعي الاستعمار، كما أن القانون قد توقف العمل به بشكل مؤقت بسبب الأحداث التي عاشتها الجزائر عام 1870، في أعقاب انهزام فرنسا في حربها مع بروسيا، وسقوط الإمبراطورية الثانية، والاضطرابات التي شهدتها البلاد باندلاع مقاومة المقراني والحداد. استؤنف فيما بعد العمل بالقانون، من خلال إصدار عدّة

مراسيم حاولت أيضا توضيح الغموض الذي أشاب قانون 1863 وتفادي العيوب التي ظهرت فيه، منها قانون 26 جويلية 1873 المسمّى بقانون فارني (Warnier) الذي كان يسعى بالأساس إلى فرنسة الأراضي الجزائرية والقضاء على الملكيّة الجماعية والمشاعة (ANOM, 91 1N, 8N)، ونذكر كذلك قانون 28 أفريل 1887، الذي أحدث تعديلات عميقة على السيناتوس-كونسلت لعام 1863،كما تقرّر أن يشمل جميع القبائل الجزائرية لاسيّما الواقعة في الجنوب وهذا بدعوى أن التحفظات الواردة في المراسيم السابقة لم يعد لها وجود، كما أن وسائل توغل الاستعمار قد تطورت، وأن هناك مصالح وأهداف تتزايد يوما بعد يوم، وعليه فإن تحديد أراضي قبائل الجلفة قد تم وفقا لقانون 22 أفريل 1863 في شكله المعدّل بقانون 28 أفريل 1887 (Gouvernement Général de l'Algérie, 1929, p 450).

ضبط مرسوم 1887 بشكل خاص، الإجراءات التطبيقية لقانون 1863، فبعد القيام بالتحديد، وتسجيل الشكاوي التي من شأنها أن تظهر، مدعومة بخطة محيط القبيلة وأية مخططات أو رسومات تفيد الأمر، توقع هذه المحاضر من قبل رئيس اللجنة والمفوضين من قبل سكان القبيلة بمرافقة هذه اللجنة، على ضوء هذه المحاضر يعلن عن النتائج المبدئية للتحديد، إذا لم تظهر أي نزاعات، وكان كل شيء منتظمًا، فإنه يتم توزيع أراضي القبيلة على الدواوير، وهنا تبدأ المرحلة الثانية من الخطوات المنصوص عليها لتطبيق السيناتوس-كونسلت لعام 1863. وفقا لقرارات اللجنة وبحضور الجماعات المعنيّة، ينتقل المفوض إلى التقسيم بين الدواوير في إقليم القبيلة المحددة، هذه العملية لا تهدف فقط إلى تشكيل ملكية كل دوار وتحديد محيطه، علاوة على ذلك كان غايتها تطهير أملاك الدولة والأملاك التي تكون ملك لأفراد، وتكون معزولة في أراضي الجماعة، وعليه يتطلب من مفوض التحديد أن يقوم فور تحديد أراضي القبيلة بتصنيف أنواع الأملاك المختلفة، مع التمييز بين الفئات الخمس التالية: أملاك الدولة غير الأملاك الشاغرة، الأملاك المخصصة لخدمات البلدية، الأراضي المشغولة كملكية خاصة، الأراضي المملوكة جماعيا، الأملاك غير المنقولة أي الأملاك العامة(BESSON, 1894, p 275) .

بدأ تطبيق السيناتوس-كونسلت في أقاليم الجنوب بالتزامن في ثلاث نقاط مختلفة هي ملحقات: بسكرة، والجلفة، وجريفيل (Geryville) البيض حاليا. ومن بين 20 قبيلة تحتل أراضي الجلفة التي تعتبر امتدادا لمقاطعة الجزائر، تم الموافقة في البداية على تحديد

أراضي 14 قبيلة هي: أولاد الغويني، أولاد سي أحمد، أولاد عيفة، سحاري الخبيزات، أولاد أم هاني، أولاد بوعبد الله، أولاد عبد القادر، أولاد بن علية، سحاري العطايا، العبازيز أولاد رقاد الغرابة، أولاد رقاد الشراقة، أولاد خناثة، أولاد طعبة. وفي المرحلة الثانية تم استئناف عمليتي التحديد والترسيم مع قبائل: أولاد سيدي يونس وزنينة، أولاد يحي بن سالم، أولاد الأعور، أولاد أم الإخوة، وأولاد زيد. ونظرا لمرور خط السكة الحديدية المخطط لها من بوغار إلى الجلفة، وسط أراضي قبيلة أولاد الغويني فقد بدأت عملية رسم الحدود أول مرة مع هذه القبيلة يوم 21 جانفي 1911، وانتهت العملية الأولى على الأرض في شهر جوان من نفس السنة(Gouvernement Général de l'Algérie, 1929, p453) .

لم تخلُ عملية رسم حدود أراضي قبائل الجلفة من الصعوبات التي واجهتها اللجنة منها ما هو متعلق بالظروف التي جرى فيها تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت بالنسبة للأقاليم الجنوبية، وتأخره إلى غاية توغل الاستعمار وتطور مشاريعه هناك يتعلق الأمر خاصة بقبيلة أولاد الغويني (120.000 هكتار)، حيث أخذت عملية الترسيم على الأرض في هذه القبيلة وحدها 11 سنة، وسبب ذلك أن العملية الأولى قد جرى عليها تعديلات كثيرة نظرا إلى أنها تمت قبل الانتهاء من تركيب خط السكة الحديدية مما تطلب عمليات نقل واستحواذ جديدة، خلقت نزاعات بين الدولة ومالكي هذه الأراضي، وكانت القضايا تصل أحيانا إلى المحكمة، خاصة وأن الأولى كانت قد ألغت حق تعويض أراضي القبائل التي تصادرها منهم باسم المصلحة العامة. وأيضا واجهت لجنة تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت على قبائل الجلفة، مسألة تداخل أراضي معظم قبائل المنطقة، ونذكر على سبيل المثال تشابك أراضي قبيلتي أولاد سي أحمد مع أولاد أم هاني، وأيضا تشابك أراضي قبيلتي أولاد رقاد الشراقة وأولاد طعبة، فهذه الأخيرة ظلت لفترة طويلة في نزاع مع القبائل المجاورة لها، وأشق العمليات كانت رسم حدود وتوزيع أراضي أربع قبائل متشابكة هي: أولاد بن علية، أولاد عبد القادر، سحاري العطايا، وأولاد بو عبد الله، وما زاد الأمر صعوبة هو مجاورة أراضي بعض هذه القبائل لبلديات خارج الإقليم، خاصة بلديتي بوسعادة وقصر الشلالة المختلطتين (Gouvernement général de l'Algérie, 1922, p p 393 - 395) ، وقد بقيت هذه النزاعات العقارية قائمة بين القبائل، وعليه يمكن القول أن الادارة الاستعمارية نجحت في سياستها التفكيكيّة.

في رسالة مؤرخة بيوم 25 جويلية 1929، يورد قائد ملحقة الجلفة روكروا (Recroix)، بأن عمليات الترسيم وفق قانون السيناتوس-كونسلت قد تمت على جميع أراضي قبائل الجلفة، حسب التواريخ التالية: أولاد الغويني يوم 10 أكتوبر 1922، أولاد رقاد الشراقة يوم 6 أوت 1924، سحاري العطايا يوم 30 نوفمبر 1925، أولاد رقاد الغرابة يوم 7 ديسمبر 1925، أولاد سي أحمد يوم 15 أفريل 1926، أولاد أم هاني يوم 1 أفريل 1927، أولاد بن علية يوم 9 جويلية 1927، أولاد عبد القادر يوم 1 أكتوبر 1927 العبازيز يوم 16 جانفي 1929، أولاد بو عبد الله يوم 14 جوان 1929، أولاد سيدي يونس وزنينة يوم 18 جويلية 1929 (AWD, copie de lettres 1929/100) .

الجدول رقم (1): عرض نتائج ترسيم حدود أراضي بعض قبائل الجلفة لعام 1929، من خلال تقارير الحكومة العامة:

اسم القبيلة	عدد السكان	مساحة الأرض بالهكتار	ملكية خاصة	ملكية جماعية	أملاك الدولة	أملاك البلدية	أملاك عامة
أولاد الغويني	4051	115690	669	42853	43945	17823	10397
سحاري الخبيزات	833	22153	90	6591	13085	1880	503
أولاد رقاد الغرابة	1569	22310	40	3685	8983	9164	435
أولاد رقاد الشراقة	2856	53223	524	6366	12427	32999	604
سحاري العطايا	2643	16621	16	5106	9010	2138	350
أولاد سي أحمد	2558	122400	87	28925	43774	30149	19462
أولاد أم هاني	2663	121067	93	36560	31693	48618	1101
أولاد بن علية	/	23882	8	8837	8000	4993	2043
أولاد عبد القادر	1734	32601	180	16277	4411	8592	3136

المصدر:

Gouvernement Général de l'Algérie. (1929). Les Territoires de Sud de l'Algérie l'œuvre accomplie 1er janvier 1903 –31 décembre 1929. Alger: imprimerie Algérienne, p p 460, 461.

حمل المشرّعون الفرنسيون شعارا مفاده أن القبائل الجزائرية تحوز أراض شاسعة تفوق حاجياتها، فبدى لهم عندئذ تجميع السكان في مساحات محدودة والاستيلاء على باقي الأراضي لصالح الدولة (ولد النبية، 2020، ص16)، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول

أعلاه. إن قبائل الجلفة قد فقدت أكثر من نصف أراضيها نتيجة لإجراءات تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت، سواء باسم المصلحة العامة، أو أراضي البور، أو باسم حق الدولة في ضم أراضي الغابات وهو الأمر الذي نص عليه مرسوم 16 جوان 1851، والذي مسّ بالأساس قبيلة السحاري الخبيزات، ذلك أن جل أراضي هذه القبيلة مغطاة بالغابات، ونفس الأمر بالنسبة لقبيلتي أولاد سي أحمد والسحاري العطايا (, Gouvernement Général de l'Agérie,1922p394)، وعليه فإن القانون قد حقق أول أهدافه وهو تمكين الدولة من أكبر قدر ممكن من احتياطي الأراضي، حتى تتمكّن في الوقت المناسب من تنميتها ووضعها في خدمة الاستيطان والتوسع والرأسمالية الفرنسية كما يلاحظ أن أراضي القصور أي سكان القرى والمدن كقبيلة قد تلاشت تماما، وتفسر التقارير الرسمية هذا الأمر، بأن القصور لا يملكون الإقليم نفسه، بل مجموعة قرى منتشرة بين القبائل الأخرى، وفرضت عملية الترسيم الحاقها بأراضي القبائل الواقعة بها (Gouvernement Général de l'Algérie, 1929, p 453)، وهذا في واقع الأمر هدف آخر لهذا القانون، وهو عزل القبائل الجزائرية عن بعضها البعض، والقضاء على وحدتها ومن وراء ذلك القضاء على وحدة السكان، وتسهيل عملية الاختراق.

كما نلاحظ من خلال الجدول، أن القانون ورغم الانتهاء من تطبيقه على الأرض فإن الملكيّة الجماعية للأراضي بين قبائل منطقة الجلفة ما تزال قائمة، معنى ذلك أن القانون لم يحقق إلى هذه المرحلة غايته الأهم أي تأسيس الملكية الفردية والقضاء على الملكية الجماعية، وهذه الخطوة ربما عرقلتها الحالة المدنية للسكان فقانون الألقاب الصادر يوم 23 مارس 1882 لم يكن قد طبّق بعد في الأقاليم الجنوبية، ولم يبدأ السير في تطبيقه إلا بعد ترسيم أراضي القبائل، وهو فصل آخر من السياسة الاستعمارية الفرنسية التي كرست اهتماماتها لتفتيت وحدة المجتمع الجزائري حيث أصدر الحاكم العام قرارا يوم 3 أوت 1927 ينص على استئناف العمل بقانون 1882 بالنسبة لأقاليم الجنوب وإصدار بطاقات الهوية للسكان، وبدأ التطبيق مع قبيلة السحاري الخبيزات التي بلغ عدد سكانها 1101 نسمة خلال عامي 1927 . 1928، وقبيلة أولاد رقاد الشراقة البالغ عدد أفرادها 1569 نسمة أواخر عام 1928، كما أن الأمر تطلب وقتا وجهدا بالنظر إلى صفة الترحال التي تميز معظم سكان الجنوب الشاسع، وكذا نفقات الموظفين المكلفين بالأحوال المدنية (Gouvernement Général de l'Algérie, 1929, p p 437, 438) .

ثالثا: تداعيات تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت على منطقة الجلفة

لم تتردد الكتابات الفرنسية في تمجيد قانون السيناتوس-كونسلت العقاري لعام 1863، وأن هدفه بالأساس طمأنة الجزائريين والاعتراف لهم بحق ملكيّة الأراضي التي يستخدمونها بشكل دائم وتقليدي، وضمان سلامة المعاملات بسندات قانونية...، لكن على أرض الواقع فإن النقيض من ذلك قد حدث، فالإدارة الفرنسية لم تستأنف تطبيق القانون إلا بعد أن تفطنت أن قبائل المنطقة تحوز أراض زراعية خصبة وليست كما كانت تتصور أن أراضي هذه القبائل عبارة عن واحات (Gouvernement Général de l'Algérie, 1929, p : 450)، وعليه سعت إلى تجريد الفلاح الجزائري من أرضه، بالحجة التي لطالما رددها منظرو الاستعمار وهي أن الجزائريين جاهلون بالفلاحة وعاجزون عن الاستغلال الكافي لأراضيهم (ولد النبية 2020، ص 164)، وبالتالي العمل على تمكين الأوروبي من الأرض الخصبة وكل وسائل الزراعة الحديثة، لضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الجزائرية، وخلق نوع من التكامل بين الإنتاج الزراعي الفرنسي والانتاج الزراعي في الجزائر بزرع المحاصيل التي لا تتوفر في "الوطن الأم" (زوزو، 2009، ص275)، والهدف الأهم من هذا دفع الاستيطان نحو الداخل.

1. تدهور حرفة الرعي:

يستدعي فهم نتائج هذا القانون، إعطاء صورة عن التركيبة الاجتماعية بمنطقة الجلفة. ينقسم سكان الجلفة إلى قسمين: القسم الأول سكان مستقرين وهم أهل القصور أي سكان المدن والقرى، وهؤلاء يمتهنون حرفة الزراعة بالدرجة الأولى، وتميزت أراضيهم ببساتين الفواكه، حيث تحدثت مذكرات الضباط الفرنسيين بداية الاحتلال وكذا التقارير الرسميّة عن أشجار الفواكه وعن زراعة الحبوب خاصة الشعير والقمح. أما بالنسبة للقسم الثاني فهم سكان متنقلون أي بدو رحل، ويشكلون الأغلبية من حيث العدد والمساحة، ويعتمدون في معيشتهم على حرفة الرعي، فيرتحلون بشكل دائم بمواشيهم على مناطق شاسعة (شولي وآخرون، 2017، ص ص 33 ـ 42).

بالنظر إلى طبيعة المجتمع بالجلفة ونمط معيشة سكانه، كان من الطبيعي أن يأخذ تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت بالنسبة لقبائل المنطقة أبعادا خطيرة، ذلك أن عملية ترسيم أراضي القبائل أدت إلى التقييد التدريجي لحركة الرعاة، وتغاضت عن أهمية التنقل بالنسبة لقبائل المنطقة. ليس هذا فحسب، إن السلطات الفرنسية اعتبرت الحياة الرعوية

لسكان المنطقة مشكلة أساسية تفرض نفسها في وجه التوغل والاستيطان فأرادت من وراء هذا القانون شل حركة الرعاة، فبالإضافة إلى رسم وتقليص وتقسيم أراضي القبائل، ضمّت الإدارة في تقسيماتها ما يُعرف ب"أراضي الرعي المشتركة لقبائل الصحراء" وهي أراضي قدّرت مساحتها بمليون هكتار تقع جنوب وادي مزي، كانت تستخدمها قبائل الجلفة بصفة مشتركة لرعي أغنامها، وضعت الإدارة في مخططها لتطبيق السيناتوس-كونسلت هذه الأراضي على أن يتم توزيعها بين القبائل المجاورة لها مع حفظ حقوق القبائل غير المجاورة (Gouvernement Général de l'Algérie، 1929, p 454).

ويعطي الجدول الآتي لمحة عن تدهور حرفة الرعي وتربية المواشي في منطقة الجلفة.

الجدول رقم (2): مقدار الثروة الحيوانية من المواشي في منطقة الجلفة، قبل وبعد تطبيق السيناتوس-كونسلت:

السنة	عدد رؤوس الأغنام	عدد رؤوس الإبل	عدد رؤوس الأبقار
1900	500.000	25.000	9000
1908	800.000	21.000	12.000
1910-1920	500.000	15.000	10.000
1934	250.000	10.000	6.000

المرجع:

بلعزوز العربي، (جانفي 2021). تاريخ، مآثر وتقاليد قبائل "أولاد نايل "حسب بعض التقارير الفرنسية .مجلة دراسات وأبحاث(1)13، ص 573.

2. دعم قانون السيناتوس-كونسلت لقانون الغابات:

وجهت السلطات الاستعمارية أنظارها نحو أراضي الغابات، لتحقيق أكبر قدر من الأرباح فأخضعت جميع الغابات التي في الأقاليم الجنوبية لرقابة السلطات العسكرية باستثناء غابات بلدية الجلفة المختلطة، فقد ألحقت بمصلحة إدارة الغابات، والواقع أن الأراضي الغابية في الجزائر بشكل عام، خضعت لقانون 16 جوان 1851، الذي ضمّ المساحات الغابية لأملاك الدولة، ودعّم موظفي القطاع بـ 225 مادة تحرم الفلاحين الجزائريين من الخدمات والدخل الذي كانوا يحققونه من الغابة، كما سلّط هذا القانون عقوبات جماعية على القبائل التي تسكن بمحاذاة الغابات التي تشتعل فيها النيران (بن داهة، 2013، ص360).

أحدث السيناتوس-كونسلت -زيادة على تأكيده لمواد قانون 1851 فيما يخص مسألة الغابات- توسيع هذه المساحات الغابية على حساب أراضي القبائل، وفي المقابل جعل من الغابات وجهة للرعاة الذين تم تضييق مساحاتهم بفعل المصادرة. وبالنسبة لغابات الجلفة فقد تم تنظيمها في 1 جانفي 1906 وبلغت قبل الانتهاء من رسم حدود أراضي قبائل المنطقة 107250 هكتار، بمعنى أن هذه المساحة قابلة للزيادة لأن عمليات رسم الحدود كانت لا تزال مستمرة، وفي 1929 بلغ عدد موظفي قطاع الغابات بالجلفة 20 موظفًا فرنسيًا، تم اسكانهم في وسط مدينة الجلفة وبين الأهالي في قرى الشارف وعين المعبد، كان هؤلاء العمال مسؤولون أيضا عن قمع ما سمّته سلطات الاحتلال "البيع غير المشروع لمنتجات الغابات" (Gouvernement Général de l'Agérie,1922, p288).

قبل بدء تحديد أراضي المنطقة وتطوير وسائل النقل البري بمد السكة الحديدية، كانت التجارة بمنتجات الغابات في الجلفة محدودة، تُوجّه بالأساس لسد احتياجات سكان الجلفة والأغواط من الخشب، بيد أن الأمر اختلف مع تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت، فخلال نفس السنة التي بدأ فيها تطبيق القانون، لاحظ المفتش المسؤول عن خدمة البريد والتلغراف في الأقاليم الجنوبية أنه يجب في أسرع وقت ممكن استبدال عدد كبير من أعمدة التلغراف التي تم بناءها منذ أكثر من 15 عاما، فضلت الإدارة عندئذ استخدام الأشجار المأخوذة من غابات الجلفة، وبالتحديد من غابة جبل السحاري القبلي، حيث قطعت 3000 شجرة ، ونفس الأمر تكرر في عامي 1921 و1923 بقطع 18000 شجرة. وفي 1918 كانت السلطات قد بدأت فعلا في التجارة بخشب الصنوبر الحلبي الذي تتشكل منه غابتي سن الباء الشرقي وسن الباء الغربي، واستمر الأمر سنويا حيث حققت الإدارة في الفترة من 1919 إلى 1928 أرباحا وصلت إلى 2.227.823 فرنك من قطاع الغابات بالجلفة. (Gouvernement Général de l'Algérie, 1922, p289) .

كانت عواقب قانوني الغابات والسيناتوس-كونسلت، وخيمة على السكان وهذا ما نخلص إليه بالنظر إلى عدد المحاضر العقابية المحررة ضدهم في الفترة ما بين 1906 و1928.

الجدول رقم (3): المحاضر العقابية المحررة من إدارة الغابات ضد سكان الجلفة:

السنة	المحاضر	السنة	المحاضر	السنة	المحاضر	السنة	المحاضر
1906	377	1912	554	1918	565	1924	466
1907	759	1913	710	1919	713	1925	507
1908	617	1914	1061	1920	1129	1926	729
1909	716	1915	933	1921	616	1927	861
1910	818	1916	1180	1922	475	1928	830
1911	716	1917	1214	1923	368		

المصدر:

Gouvernement Général de l'Algérie. (1929). : Les Territoires de Sud de l'Algérie l'œuvre accomplie 1er janvier 1903 –31 décembre 1929. Alger: imprimerie Algérienne.

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد المحاضر العقابية المحررة ضد السكان خلال سنوات 1914، 1915، 1916، 1917، ويمكن تفسير الأمر بظروف الحرب العالمية الأولى، وسُجّل نفس الارتفاع في 1920 ـ 1921، والذي تزامن مع فترة مجاعة ووباء كبيرين عاشتهما الجلفة في أعقاب الحرب، ومهما يكن فإن التقارير الفرنسية لم تعط صورة عن طبيعة العقوبات أو الغرامات المسلطة على المعاقَبين، لكن بالنسبة للحرائق فإنها كانت تلزم السكان المجاورين للغابة بتأمين خدمة حراسة تصل مدتها إلى خمس سنوات (p , Gouvernement Général de l'Agérie, 1922292). بالإضافة إلى الحرائق كانت سلطات الاحتلال تصنّف المحاضر حسب طبيعة المخالفة إلى: الرعي قطع الأشجار، زراعة الغابات، الصيد، إضرام النار في الغابة، التخلف عن مراكز المراقبة، التخييم في المناطق المحظورة، مخالفة قانون الغابات الصادر في 21 فيفري 1903. وهكذا لخدمة أغراض استغلالية بحتة، تم حرمان سكان المنطقة من الذين كانوا يعتمدون في مصدر رزقهم على الغابة سواء عن طريق الاحتطاب أو الرعي أو الزراعة، وتوجيهم بشكل ممنهج نحو الفقر والبطالة، والدليل على ذلك أكبر عدد من المحاضر العقابية في الجلفة كان بسبب الرعي فمن بين 466 مخالفة سنة 1924 كانت 190 مخالفة سببها الرعي وفي 1928 من بين 830

مخالفة، 464 عقوبة كانت بسبب الرعي (Gouvernement Général de l'Algérie, 1922, p 293)، ذلك أن الغابة كانت بالنسبة للسكان تعتبر امتدادا طبيعيًّا للمراعي.

3. استنزاف منطقة الجلفة اقتصاديا:

بدأت سلطات الاحتلال في التمهيد لمشاريعها الاقتصادية، وكذا مخططاتها الاستيطانية، بالأمر بتمديد خط السكة الحديدية من البليدة إلى الجلفة، ففي 18 أفريل 1918، تم افتتاح خط عين وسارة ـ حاسي بحبح، وفي الأول من أفريل 1921 كان قد تمدد ليصل إلى الجلفة (Gouvernement Général de l'Algérie,1922, p 285)، وهكذا تم القضاء على مشكلة النقل، التي كانت تشكل حاجزا في طريق التوغل نحو الجنوب والاستفادة من ثرواته، ومن جهة أخرى شهدت سنوات 1919، 1920، 1921، تهيئة شبكة توزيع المياه كصيانة وتهيئة قنوات الري والصرف، الينابيع، الخزّانات النواعير، وكذلك تشييد طوف حجري في سد التوازي، إنشاء آبار، إضافة إلى توسيع المحاصيل، وأعمال تخص البلدية كبناء مكاتب البلدية، وتطوير مساكن الضباط، وفتح الشوارع، وتشييد المزارع (Gouvernemet général de l'Agérie, 1922, p p 303- 323).

من جهة أخرى فتحت عملية ترسيم حدود أراضي قبائل الجلفة وفق ما نصّ عليه قانون السيناتوس-كونسلت، الباب على مصراعيه للاستثمار الفرنسي في المنطقة فرغم أن القانون لم يصل بعد إلى غايته الأخيرة أي تأسيس الملكيّة الفردية، كان ترسيم أراضي القبائل و"تطهير أملاك الدولة" نسبيا، كافيا من أجل مباشرة سلطات الاحتلال لمشاريعها الاستنزافية، إذ أن الأراضي المستلبة في المنطقة منحت في البداية للشركات الكبرى التي كوّنت ثروات ضخمة. فما إن تم تمديد خط السكة الحديدية، حتى أثيرت مسألة استغلال الحلفاء، خاصة مع الحاجة لصناعة الورق وتدفق رأس المال الفرنسي وحيازة الأراضي اللازمة، وعلى الفور شكلت لجنة بتاريخ 22 ماي 1920، لدراسة مشروع استغلال الحلفاء، والتعرف على جميع المشاكل المحيطة به. باشرت هذه اللجنة مهامها بالتنسيق مع السلطات المحليّة، وعملت جرداً لتقدير منسوب المياه الجوفية باعتبار أن الحلفاء من النباتات التي تنمو فوق المياه الجوفية، وكذا توضيح نقاط توزيعها في أراضي المنطقة مع تمييز طبيعة المالكين: (الدولة، البلدية، السكان)، وكذلك دراسة قيمتها النسبية(Gouvernement Général de l'Algérie, 1922,p 298) .

وافق الحاكم العام في 15 أفريل 1921، وبناءً على تقرير اللجنة، على كتابة البنود والشروط العامة في شكل دليل يوضع بين يدي الجهات التي تسعى للاستثمار في المشروع (Gouvernement Général de l'Agérie, 1922, p 257)، وإلى تلك الفترة، وقبل الانتهاء من تحديد أراضي القبائل، قدرت اللجنة المساحة التي تحوزها الجلفة، والتي يمكن استغلالها في مشروع الحلفاء بـ 153.000 هكتار. كان حق استغلال الحلفاء يمنح في البداية عن طريق المزاد العلني أو بموجب عقود ايجار تصل مدتها إلى ثلاث أو ست أو تسع سنوات، مع مراعاة القواعد الموضوعة بموجب المرسوم الصادر في 15 أفريل 1921، والشروط والأحكام العامة(Gouvernement Général de l'Algérie, 1922, p 261) ، وخلال موسم 1919-1920 تمكنت السلطات من حصد ما مقداره 5130 قنطار من نبات الحلفاء بمنطقة الجلفة(Gouvernement Général de l'Agérie, 1922, p 263) ، لكن هذه الكمّية بدت غير كافية، تقرّر إثر ذلك التفكير في حلول أكثر فاعلية من أجل النهوض بالصناعة الفرنسية، عندها تبنّت الإدارة تعليمات لجنة الحلفاء ووقعت عقد ايجار لصالح شركة فرنسية هي شركة: الحلفاء "l'Alfa". حدد العقد المبرم يوم 26 أبريل 1924، الشروط العامة لعقد الإيجار الممتد لـ 18 سنة. أرادت الحكومة من خلال هذا الانتقال من تصدير الحلفاء نحو إنجلترا التي كانت تستوعب ما نسبته 90 % من الحلفاء الجزائرية، إلى منافسة هذه الأخيرة وتعزيز دور فرنسا في تصنيع السليلوز الذي هو لب الورق، والذي كانت تحتكر صناعته إنجلترا آنذاك، كما كانت توجّه خمس الانتاج إلى صناعة الحبال ومنتجات الضفر(Gouvernement Général de l'Algérie, 1929, p p 299 - 303) .

تعرف منطقة الجلفة بتربية المواشي بل تعتبر الأبرز في هذا النشاط على مستوى القطر الجزائري، فكان من المنطقي أن يفكر الفرنسيون في الاستثمار من هذا الجانب ففي شهر أوت 1918 أجرى السيد تروات (Trouette) وهو مفتش مصلحة الثروة الحيوانية في الجزائر دراسة لإنشاء محطة لتربية الأغنام في الجنوب، وبعد بحث معمّق وقع الاختيار على محطة تعظميت بالجلفة، وكان هذا المشروع يهدف إلى:

- إنشاء أكبر عدد ممكن من قطيع المواشي المكوّن من حيوانات مختارة من أحسن أنواع الماشية بالمنطقة، والمحافظة عليها.
- تحسينها عن طريق انتقاء السلالات.
- تقديم سلالات ذات قيمة لمربي الماشية.

ـ نشر طرق التحسين المتوافقة مع الشروط الرعوية للجنوب. (ضيف الله، 2012، ص129).

بعد عشر سنوات من تأسيسها، كانت المحطة قد حققت نتائج ممتازة، حيث ارتكز قطيع هذه المجموعة على ثلاثة أصناف: الصنف الأول هو صنف تعظميت أي القطيع الأولي للمحطة والذي يتميّز بنعومة صوفه، الصنف الثاني من أغنام أولاد عيسى المعروفة محليا بالريمبي، والصنف الثالث الذي يتميّز رأسها باللون الزهري الفاتح، يطلق عليها اسم "زاهرز" وهي أفضل نوع من أغنام بلاد أولاد نايل بما في ذلك المنطقة الممتدة جغرافيا من أولاد جلال إلى غاية الشلالة. شكلت مجموعة هذه المحطة في وقت قياسي أفضل مجموعة متجانسة وقيّمة من الأغنام التي يمكن العثور عليها في الجزائر (Gouvernement Général de l'Algérie, 1929, p 244)، وكانت أغنام هذه المحطة تباع بأسعار تفوق بكثير أسعار السوق، فمثلا تم في سنة 1937، بيع 700 رأس غنم بسعر يتراوح بين 250 و300 فرنك، في حين كان سعر الماشية في السوق لا يتجاوز 175 فرنك في أحسن الأحوال. (ضيف الله، 2012، ص153).

بالإضافة إلى محطة تعظميت لتربية المواشي، ومن أجل استغلال القطعان التي هي تحت أيدي المربين الجزائريين، استحدثت إدارة الاحتلال فرع شراء تابع لمصالح الديوان الجزائري للحوم، مهمّته تموين فرنسا خاصّة خلال الحروب، الأمر الذي عرّض قطعان المنطقة للاستنزاف المنظم، ففي ظرف ستة أيام ما بين 26 إلى 31 أوت 1944 تم أخذ 44.000 رأس غنم من منطقة الجلفة وحدها، ومن التعلميات المجحفة التي تم استصدارها، في إطار استغلال ماشية المنطقة نجد:

ـ مراقبة أسواق الماشية بالجلفة وملحقاتها (دار الشيوخ، الشارف، حاسي بحبح، زنينة)، ورفع التقارير الأسبوعية عنها.

ـ أولوية التموين للجيش، ووضع الديوان الوطني للّحوم تحت تصرّف جيش الاحتلال.

ـ الحصول على الكميّة بالاتفاق، أو عن طريق الضرائب أو الفحص.

إلى جانب مؤسسات وقوانين استغلال اللحوم، أنشأت الإدارة الفرنسية تعاونيات الصوف، ومناصب جامع الصوف ومساعده، بايحاء من اتحاد مربي الماشية واللجنة الجزائرية للتجارة وصناعة الصوف، من أجل تدعيم الصناعة النسيجية الفرنسية، التي كانت تستغل ما نسبته 90 % من الصوف الجزائري، بينما يترك في يد صاحبها المنتج

الجزائري 10 %، إذ كان يسمح له فقط بـ 10 كلغ من الصوف للفرد الواحد، مع 2 كلغ حسب الظروف، وهذا من أجل سد احتياجات الاستهلاك المحلّي (ضيف الله، 2012، ص ص 164ـ 166).

خاتمة

من خلال ما سبق نخلص إلى القول بأن قانون السيناتوس-كونسلت لم يكن قانونا عقاريًا عاديًا، فمن خلال تطبيقه على منطقة الجلفة، أرادت سلطات الاحتلال مواصلة عملية الاستيلاء على أراضي الجزائريين، واختراق القبيلة التي شكلت حاجزا في وجه التوسع الفرنسي، ولم يكن لهذا القانون أبعادا سياسية فحسب، إنّ منظرو السيناتوس-كونسلت العقاري، أرادوا توجيه المسألة العقارية في الجزائر بما يخدم المصالح الفرنسية الرأسمالية، وربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، فتحديد أراضي قبائل الجلفة ونجاح السلطات في تكوين احتياطي ضخم من الأراضي، أعقبه تسابق الشركات الكبرى للاستثمار في المنطقة، والتمهيد للقضاء على حرفة الرعي، التي وإن دلت على انعدام الاستقرار والتجوّل الدائم كنمط معيشة، فإنها شكلت مصدرا أساسيا لمداخيل السكان، ولما كان المستوطن من بهم سلطات الاحتلال، فإن السكان الجزائريين الأصليين الذين تحوّلوا بشكل تدريجي عن حرفة الرعي، لم يجدوا البدائل عند نزوحهم من الريف نحو المدينة، وهذا بعد آخر من أبعاد السياسة الفرنسية، التي رأت في تفقير الجزائريين ووجوب احتكار الثروة من طرف المستوطنين، وسيلة مهمة لبسط سيطرتها وتحقيق مصالحها.

المصادر والمراجع

- بلعزوز العربي، (جانفي 2021) . تاريخ، مآثر وتقاليد قبائل "أولاد نايل "حسب بعض التقارير الفرنسية .مجلة دراسات وأبحاث.(1)13

- بن داهة عدة .(2013) .الاستيطان والصراع حول ملكيّة الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 . .1962 المسيلة :المؤلفات للنشر والتوزيع.

- حيمر صالح .(2014) .السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830ـ 1930) أطروحة دكتوراه . باتنة :جامعة الحاج لخضر.

- زوزو عبد الحميد .(2009) .الأوراس إبّان فترة الاستعمار الفرنسي التطوّرات السياسيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة (1837ـ 1939) مج 1 .الجزائر :دار هومة.

- شولي بلخضر وآخرون (2017) المقاومات الشعبية ببلاد أولاد نايل مقاومة الحاج موسى بن الحسن المدني الدرقاوي 1831ـ.1849 الجلفة :الجلفة إنفو للنشر والتوزيع.

- ضيف الله شلالي (2012) دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر . الجلفة أنموذجا. ما بين 1857ـ .1962 الجزائر : رسالة ماجستير جامعة الجزائر2.

- طرشون نادية.(مارس 2017) سياسة نابليون الثالث العربية .مجلة دراسات وأبحاث(26)8 .

- ولد النبية كريم .(2020) .البلديّة الاستعمارية في الجزائر 1863ـ1947 من خلال الوثائق الأرشيفية . باتنة :المثقف للنشر والتوزيع.

- ANOM, 91 1N 8N, 1847 -1927. (2015) Préfecture d'Alger, instrument de recherche établi par Isabelle Chavassa.

- BESSON, Emmanuel. (1894). La Législation civile de l'Algérie étude sur la condition des personnes et sur le régime des biens en Algérie. Paris: Librairie Marescq Ainé.

- Gouvernement Général de l'Agérie. (1922). Les Territoires de Sud de l'Algérie 1er janvier 1903 - 31 décembre 1921. Alger: Jules carbonel imprimeur-libraire-éditeur.

- Gouvernement Général de l'Algérie. (1929). : Les Territoires de Sud de l'Algérie l'œuvre accomplie 1er janvier 1903 –31 décembre 1929. Alger: imprimerie Algérienne.

- Le Centre des Archives de la Wilaya de Djelfa, (1929). copie de lettres 1929/100.